في مقعده مدة غيبته ولو لمعاملة الا ان تطول اقامة
ولو بعذر وان ترك فيه متاعه بحيث ينقطع معها
ماؤه عنه وبالعون غيره فلازم لما قبله فيبطل
حقه حينئذ ولو مقطعا كما في اصل الروضة وان
اطال لوجهه في رده لانتفاء غرض تعين المواضع من كونه
يعرف فيعامل ومن الزمن مسجد موضعا يعتني فيه
ويتقرا قرانا او علما شرعيا او آلة لهو والواو بمعنى او
كالجالس في شارع لمعاملة فغيره مما مر من التفصيل
لا غرض في ملازمة ذلك المواضع ليأتيه الناس وقيل
يبطل حقه بقيامه واطالوا في ترجيحه نقلا ومعنى
وافهم المتن انه لا يشترط اذن الامام وعلله ان لم يعتد
والا اشترط وجلوس الطالب بين يدي المدرس
كذلك ان افاد او استفاد فيختص به والا فلا
ولو جلس فيه جلوسا جائزا الا كخلف المقام المانع
للطائفين من فضيلة سنة الطواف لم فانه حرام
على الاوجه وبه جزم غير واحد والمعتمد به بسط
السجاده وان لم يجلس قالوا ويعذر فاعل ذلك
مع العلم بمنعه ونوزع في تحريم الجلوس بما لا يخفى
ومنه التردد في المراد بخلف المقام ويرد بان المراد
به ما يصدق عليه ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه
موضع في المسجد فكيف يحصل عما وضع المسجد

له

له وان صلاة سنة الطواف لا تختص به ويرد بانه
امتاز عن بقية اجزاء المسجد بكون الشارع عينه
من حيث الافضلية لهذه الصلاة ووقوف امام
الجماعة فيه فلم يجز لاحد تفويته بجلوس ولا
صلاة لم يعينه الشارع فيه لاحتمال فعل عبادة اخرى
ويرد بان محل التحريم كما تقرر في الجلوس فيه
في وقت يحتاج الطائفون لصلاة سنة الطواف
فيه والكلام في جلوس لغير دعاء عقب سنة الطواف
لانه من توابعها لصلاة ولو فعل داخل وقتها وظاهر
ان مثلها كل عبادة قاصر نفعها عليه كقراءة او ذكر
صار احق به فيها ولو صبيا في الصف الاول لم يصر احق
به في صلاة غيرها لان لزوم بقعة معينة للصلاة
غير مطلوب بل ورد النهي عنه وحينئذ فلا نظر
لافضلية الصف الاول لان ذلك لم يختص ببقعة
بعينها والافضلية القرب من الامام او جهة اليمين
وان اختص في موضع بعينه لما تقرر من النهي
الشامل لهذه الصورة فزال اختصاصه عنها
لمفارقتها بعد الصلاة حتى يالفها فيقع في رياء
ونحو وبه يفرق بين هذا ومر في مقاعد الاسواق
اذا عين البقع فيها مقصود يختلف بها الغرض
ولا كذلك هنا واما الجواب انه لو ترك موضعه

Copyright © King Saud University